الأرض الفلسطينية المحتلة:
التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي

وقائع وأرقام ٢٠١٠

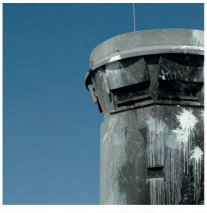

الاسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

«تؤكد الجمعية العامة من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة، فلسطين»

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٤/١٥٠ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠

المصادر

جميع المعلومات التي يتضمنها هذا الكتيب مأخوذة من تقارير الأمين العام للأمم المتحدة حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (٢٠١٠. A/65/72-E/2010/13، و ٢٠٠٩، A/64/77-E/2009/13، و ٢٠٠٨، A/643/74-E/2008/13)، إضافة إلى المصادر المذكورة في الحواشي.

مقدمة

تتابع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتعدّ، بناء على طلب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل.

لقد أدت إجراءات الإغلاق والعقوبات التي تفرضها إسرائيل على مدى أكثر من أربعة عقود من الاحتلال، بالإضافة إلى الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في شتاء ٢٠٠٨–٢٠٠٩، إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. كما أدّى الحصار المشدد الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة إلى نقص حاد في السلع الأساسية، ومنها الطعام والطاقة والوقود والأدوية. والأسوأ من ذلك القيود المتزايدة التي تفرض على أنشطة الهيئات الإنسانية الدولية، فتعوق وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة والضفة الغربية.

وفي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ما يدلّ بوضوح على سوء الظروف المعيشية والتفكك الاجتماعي والديمغرافي، وتأجّج مشاعر اليأس والإحباط بين السكان. فسياسة الإغلاق التي يمارسها نظام الاحتلال هي السبب الرئيسي في ارتفاع نسب الفقر وازدياد الاحتياجات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، إذ تقيد حركة الفلسطينيين وتحدّ من إمكانية حصولهم على خدمات الصحة والتعليم، وتفكّك شبكات التشغيل والعلاقات الاجتماعية، وتشكل خرقاً واضحاً لمواثيق جنيف وغيرها من مواثيق وأعراف القانون الدولي. والاستمرار في بناء المستوطنات الإسرائيلية ومصادرة الأراضي وبناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية، كلّها أعمال تؤدي إلى عزل القدس الشرقية المحتلة، وتقسيم الضفة الغربية إلى عشرات الجيوب المنفصلة، وتقويض مقوّمات الحياة الاقتصادية والاجتماعية الطبيعية.

ويتناول هذا الكتيب بالوقائع والأرقام، الظروف القاسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

١ - استخدام القوة:
قتلى وجرحى واعتقال تعسفي

«إن الجمعية العامة تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكف عن جميع الممارسات والإجراءات التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك قتل وإصابة المدنيين، وباحترام قانون حقوق الإنسان والتقيد بالتزاماتها القانونية في هذا الصدد».

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٤/٩٤ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

يؤدي استخدام إسرائيل للقوة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سقوط مئات الضحايا الفلسطينيين من قتلى وجرحى سنوياً.

٧١ فلسطينياً قتلوا على يد القوات الإسرائيلية في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٠، بينهم ثلاثة أطفال[١].

١٢٥٤ فلسطينياً جرحوا على يد القوات الإسرائيلية في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٠[٢].

٥٨٤٧ فلسطينياً كانوا معتقلين لدى القوات الإسرائيلية بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، منهم ٢١٣ معتقلاً من غير محاكمة ولا حتى توجيه تهمة (معتقلين إداريين)[٣].

٢٦٩ طفلاً فلسطينياً كانوا في سجون الاحتلال الإسرائيلي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠[٤].

١٢ طفلاً فلسطينياً أصيبوا بإطلاق نار بينما كانوا يجمعون الحصى قرب السياج بين قطاع غزة وإسرائيل في الفترة الممتدة بين ٢٢ أيار/مايو و١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠[٥].

الاعتقال الإداري

يسمح القانون الإسرائيلي بالاعتقال الإداري، حيث يجيز الأمر العسكري رقم ١٢٢٩ الصادر في عام ١٩٨٨ للقادة العسكريين الإسرائيليين حجز الأفراد لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد لمرات عديدة، وذلك من غير محاكمة ولا حتى توجيه أي تهمة.

٢ - التهجير المتجدد:
ترحيل وهدم ومصادرة

«لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً».

المادة ١٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يستمر تهجير الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة لممارسات نظام الاحتلال، في هدم الممتلكات، ومصادرة الأراضي، ومنع تراخيص السكن، والترحيل القسري.

وتفرض السلطات الإسرائيلية قيوداً مشدّدة على مشاريع البناء العائدة للفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس الشرقية، إذ تمنع عنهم رخص البناء، فيجبرون على البناء من دون رخص لتأمين مأوى لأسرهم، لتعود القوات الإسرائيلية وتهدم المنازل المبنية بحجة بنائها بدون ترخيص.

٤٨ في المائة من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هم من اللاجئين على أثر حربَي ١٩٤٨ و١٩٦٧.

هدم المنازل في الضفة الغربية والقدس الشرقية[٦]

السبب المعطى للهدم	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ (حتى ٣٠ آب/ أغسطس)	المجموع
عدم وجود ترخيص	٩٥	١٠٦	١٢٢	٧٥	٨٠	٤٧٨
سبب عسكري	٣١٨	٤٣	٣٧	غير متوفر	غير متوفر	٣٩٨
المجموع	٤١٣	١٤٩	١٥٩	٧٥	٨٠	٨٧٦

١٩٨ منشأة هُدمت على يد نظام الاحتلال في الضفة الغربية في إطار سياسة العقوبات الجماعية ومصادرة الأراضي خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٠[٧].

٢٠١٩٤ فلسطينياً على الأقل أصبحوا من دون مأوى نتيجة لعمليات هدم المنازل منذ عام ٢٠٠٤[٨].

٥٦٠٠ أمر بهدم منشآت فلسطينية في «مناطق ج» أصدرتها الإدارة المدنية الإسرائيلية بحجة عدم وجود رخص بناء وذلك بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩[٩].

٧٠ في المائة من أراضي «مناطق ج» في الضفة الغربية يُمنع على الفلسطينيين البناء فيها[١٠].

٣٥٠٠ أسرة على الأقل في قطاع غزة لا تزال مشردة جراء تدمير منازلها خلال الهجوم الإسرائيلي على القطاع في شتاء ٢٠٠٨–٢٠٠٩، وتعيش ٢٠٠ منها في خيم أو مساكن مؤقتة من دون سقف أو نوافذ أو أبواب.

الوضع في القدس الشرقية المحتلة

لا يكفي عدد رخص البناء الممنوحة للفلسطينيين سنوياً لتلبية الطلب على الإسكان، بحيث يصل الفارق بين عدد الوحدات السكنية المطلوبة في ظل النمو السكاني، وعدد الرخص الممنوحة إلى ١١٠٠ وحدة سنوياً. ولذلك أنشئت نسبة ٢٨ في المائة من مجموع المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية على نحو مخالف للشروط الإسرائيلية. وحسب الإحصاءات السكانية، تأوي هذه المنازل حوالي ٦٠٠٠٠ فلسطيني في القدس الشرقية يواجهون خطر هدم منازلهم على يد نظام الاحتلال[١١].

٣٦٣ منزلاً فلسطينياً في القدس الشرقية هدمت منذ عام ٢٠٠٤، ما أدى إلى تشريد ١٣٢٣ شخصاً، بينهم ٧٢٤ قاصراً[١٢].

١٠٣٠ أمر هدم إسرائيلي لوحدات سكنية فلسطينية في القدس الشرقية صدرت خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٠، وذلك سيؤدي إلى تشريد أكثر من ٢٦٠٠ شخص، بينهم حوالي ١٢٠٠ طفل[١٣].

١٣١١٥ فلسطينياً سحب منهم حق الإقامة في القدس بين عامي ١٩٦٧ و٢٠٠٩[١٤].

٣١ منشأة لفلسطينيين في القدس الشرقية هُدمت خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٠ على يد السلطات الإسرائيلية[١٥].

٢٣٣٧٨ دونماً (*) من الأراضي في القدس الشرقية صودرت من الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٨[١٦].

١٣ في المائة من أراضي القدس الشرقية فقط متاحة لمشاريع البناء الفلسطينية.

٣٥ في المائة من أراضي القدس الشرقية صودرت للاستخدام الحصري لمشاريع الاستيطان الإسرائيلية.

(*) الدونم يساوي ١٠٠٠ متر مربع.

٣- تقييد الحركة:

حصار وجدار وإغلاق وحواجز

تفرض إسرائيل نظام إغلاق شامل يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذا الإغلاق يهدف إلى السيطرة على حركة الدخول والخروج عبر المنافذ والمعابر المؤدّية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، فتتمكن إسرائيل من عزل كل هذه المناطق عن إسرائيل وسائر العالم.

وترتكز سياسة الإغلاق الداخلي في الضفة الغربية على إقامة العوائق والحواجز كالسواتر الرملية والكتل الإسمنتية والأسلاك الشائكة والبوابات، فضلاً عن حواجز الجيش. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر جدار الفصل الذي يجري تشييده في الضفة الغربية على مئات التجمعات السكنية ويعزل الضفة الغربية عن القدس الشرقية.

أما الحصار شبه الكامل المفروض على قطاع غزة منذ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، فهو الإجراء الأكثر تعسّفاً في سياسات الإغلاق التي يفرضها نظام الاحتلال الإسرائيلي.

أ - قطاع غزة: حصار ومناطق مغلقة

«تطلب الجمعية العامة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الكف عن فرض عمليات الإغلاق المطولة والقيود الاقتصادية والقيود على التنقل، بما في ذلك القيود التي تصل إلى حد فرض حصار على قطاع غزة، والقيام، في هذا الصدد، بالتنفيذ التام لاتفاق التنقل والعبور؛ والمبادئ المتفق عليها بشأن معبر رفح المؤرخين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥».

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٤/٩٤ المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، شدّدت السلطات الإسرائيلية إغلاق المعابر الحدودية من قطاع غزة وإليه أمام حركة الأشخاص والبضائع، بحيث بلغ الوضع حد الحصار شبه الشامل على القطاع.

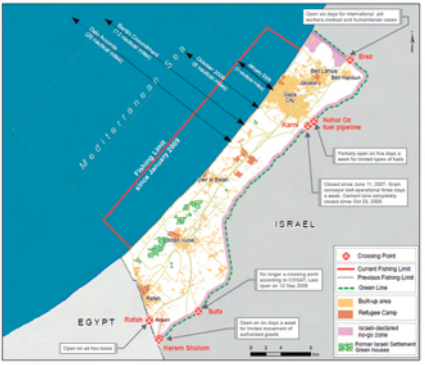

وأدى هذا الإجراء إلى نقص في المواد الغذائية والطبية والإنسانية، وفي قطع الغيار والمعدات اللازمة للمنشآت الطبية ومحطات تكرير المياه، فضلاً عن المواد الخام التي تحتاج إليها قطاعات الصناعة والتجارة.

وقد استمر هذا الحصار على حاله بعد العملية العسكرية على قطاع غزة في شتاء ٢٠٠٨–٢٠٠٩، فأعاق عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار في القطاع. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٠، وبعد الهجوم على أسطول الحرية أعلنت إسرائيل عن إجراءات لتخفيف الحصار، إلا أن طبيعة الحصار بقيت مشدّدة ونتائجه مأساوية.

الهجوم على أسطول الحرية

في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠، قامت القوات الإسرائيلية باعتراض ومهاجمة أسطول المساعدات الإنسانية (أسطول الحرية) المتجه إلى غزة. وقتل تسعة أشخاص خلال هذه العملية وجرح آخرون. وقد استنتجت لجنة تقصي الحقائق التي أرسلها مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن سلوك الجيش الإسرائيلي تجاه ركاب الأسطول كان على قدر من العنف المتمادي وغير المبرر، وفيه الكثير من الوحشية. ولا يمكن القبول بمثل هذا السلوك أو تبريره تحت ذريعة الأمن أو أي ذريعة أخرى. لقد شكل هذا السلوك خرقاً جسيماً لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي (*).

(*) A/HRC/15/21. تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي جرّاء الاعتداءات الإسرائيلية على أسطول السفن المحمَّلة بالمساعدات الإنسانية.

٣٥٦٩ شاحنة محملة بالبضائع أدخلت إلى قطاع غزة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ مقابل ٥١٧٧ في آب/أغسطس (انخفاض بنسبة ٣٠ في المائة)، وذلك بسبب فرض قيود إضافية على المعابر في الأعياد اليهودية والإسلامية[١٧].

٨,٢ مليون لتر من الوقود الصناعي لتشغيل محطة كهرباء غزة دخلت إلى القطاع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بينما تحتاج المحطة إلى ١٣ مليون لتر شهرياً لتعمل بكامل سعتها[١٨].

٣٥٠٠ منزل مدمر و٢٩٠٠ منزل مصاب بأضرار جسيمة، إضافة إلى العديد من المنازل المتضررة جراء الهجوم العسكري الإسرائيلي في شتاء ٢٠٠٨–٢٠٠٩، لا تزال دون إعادة إعمار أو ترميم بسبب حظر استيراد مواد البناء[١٩].

٧٥٠٠ وحدة سكنية لتلبية حاجات النمو السكاني السريع في قطاع غزة لا تزال معلقة أيضاً بسبب الحصار[٢٠].

٢٦٨ مليون دولار أمريكي كلفة الأضرار التي خلفها الهجوم العسكري على قطاع غزة في شتاء ٢٠٠٨–٢٠٠٩، ولم يُعوّض عنها بعد بسبب حظر دخول مواد أساسية عن طريق المعابر[٢١].

٤٦ في المائة من الأراضي الزراعية و١٧ في المائة من مجموع مساحة قطاع غزة تعتبر مناطق محرماً على الفلسطينيين دخولها، بسبب قيام السلطات الإسرائيلية بتحديد شريط عازل بعرض **١٥٠٠ متر** بمحاذاة السياج الحدودي مع إسرائيل[٢٢].

لا يزال المعدل الشهري لدخول حمولات الشاحنات خلال أشهر تموز/يوليو–تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (أي بعد إعلان إسرائيل تخفيف الحصار) أدنى من معدّل ما قبل الحصار **بنسبة ٦٥ في المائة**[٢٣].

٣ في المائة من مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) للإعمار في غزة حظيت بموافقة السلطات الإسرائيلية[٢٤].

٨٥ من أصل ٣٥٩ شحنة مواد بناء مطلوبة لمشاريع الأنروا التي حظيت بالموافقة، دخلت قطاع غزة حتى آخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠[٢٥].

٣ أميال بحرية هي المسافة التي يسمح فيها للصيادين الفلسطينيين باصطياد السمك منذ عام ٢٠٠٩.

يوجد ١٠٠٠ نفق تقريباً تهرب عبرها البضائع من مصر إلى قطاع غزة، فتسهم في تغذية اقتصاد القطاع وفي تشغيل الآلاف من الفلسطينيين. وتتيح هذه الأنفاق تأمين أنواع مختلفة من البضائع المفقودة، منها المواد الغذائية والمواشي والأدوات الكهربائية والأثاث والملبوسات والوقود، وذلك بأسعار أرخص ونوعية أفضل من تلك التي كانت تستورد من إسرائيل في السابق.

وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، كان ٣٠٠ نفق تقريباً لا يزال سالكاً، مع العلم أن هذه الأنفاق قلما تكون سالكة جميعها في آن معاً [٢٦].

ب - الجدار الفاصل في الضفة الغربية

«تقر الجمعية العامة بفتوى محكمة العدل الدولية(*) المؤرخة ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤، بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وما حولها».

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ES-10/14 المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤

بدأت السلطات الإسرائيلية في عام ٢٠٠٢ ببناء جدار يفصل الضفة الغربية عن إسرائيل. وسرعان ما تبيّن، أن المسار الذي حُدّد لهذا الجدار يعزل الضفة الغربية عن القدس الشرقية، كما يعزل مناطق الضفة الغربية عن بعضها البعض. وبذلك يؤدّي هذا الجدار إلى تشتيت العائلات، وتفكيك البنى الاقتصادية والاجتماعية، والحد من حرية الحركة. وبحلول شباط/فبراير ٢٠١٠، كانت نسبة **٥٨ في المائة من أعمال تشييد الجدار** قد أنجزت فعلاً، بينما لا تزال نسبة **١٠ في المائة** قيد الإنجاز.

٧٢٣ كم هو طول الجدار الفاصل عند الانتهاء من بنائه، أي ما يوازي أكثر من ضعف طول الخط الأخضر (الحدود المعترف بها دولياً بين الضفة الغربية وإسرائيل) الذي يبلغ حوالي ٣٢٠ كم.

٨٧ في المائة من الجدار ستقع ضمن الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٠ في المائة تقريباً من أراضي الضفة الغربية سيتم عزلها في مناطق مغلقة بين الجدار والخط الأخضر.

٧٨٠٠ فلسطيني أصبحوا يعيشون في مناطق مغلقة بين الجدار والخط الأخضر بحلول حزيران/يونيو ٢٠١٠[٢٧].

(*) أكدت محكمة العدل الدولية في الرأي الاستشاري المؤرخ ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤، أن تشييد الجدار الذي تقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ببنائه في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها، والنظام المرتبط به، يتعارضان مع القانون الدولي.

٣٣٠٠٠ من سكان الضفة الغربية سيُعزلون بين الجدار والخط الأخضر عند الانتهاء من بناء الجدار الفاصل، إضافة إلى معظم سكان القدس الشرقية[٢٨].

٤٩٢٩ هكتاراً من الأراضي الفلسطينية صودرت لبناء الجدار.

٨٠ في المائة من الفلسطينيين (غير السكان) الذين كانوا يعملون في أراضي المنطقة المغلقة (بين الجدار والخط الأخضر) لا يملكون تراخيص للدخول إلى أراضيهم على الجانب الآخر من الجدار.

انخفض عدد التراخيص الممنوحة للمزارعين الفلسطينيين للدخول إلى المنطقة المغلقة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ بشكل حاد[٢٩].

٣٣ من أصل ٦٦ بوابة في الجدار كانت مفتوحة أمام الفلسطينيين الذين يحملون تصريحاً خاصاً من الجيش الإسرائيلي في آذار/مارس ٢٠٠٩، مع العلم أن هذه البوابات لا تُفتح إلا لفترة محدودة من النهار.

٨٥ في المائة من المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية والقدس الشرقية يقطنون على «الجانب الإسرائيلي» من المسار المخطط للجدار[٣٠].

ج - جدار حول القدس الشرقية

«يقرر مجلس الأمن أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً (القانون الأساسي) الأخير بشأن القدس، هي إجراءات باطلة أصلاً ويجب إلغاؤها».

قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠

أتمت السلطات الإسرائيلية بناء **١٦٨ كم من الجدار الفاصل** في القدس الشرقية بشكل يعزل السكان الفلسطينيين لمنطقة القدس عن المدينة نفسها.

٥٠٠٠٠ من الفلسطينيين الذين يحملون هوية القدس يعيشون ضمن حدود بلدية القدس، ولكن على جانب الضفة الغربية من الجدار الفاصل[٣١].

١٤٠٠٠٠ فلسطيني يعيشون ضمن محافظة القدس، وتربطهم صلات تاريخية مع المدينة باتوا معزولين عنها بسبب الجدار[٣٢].

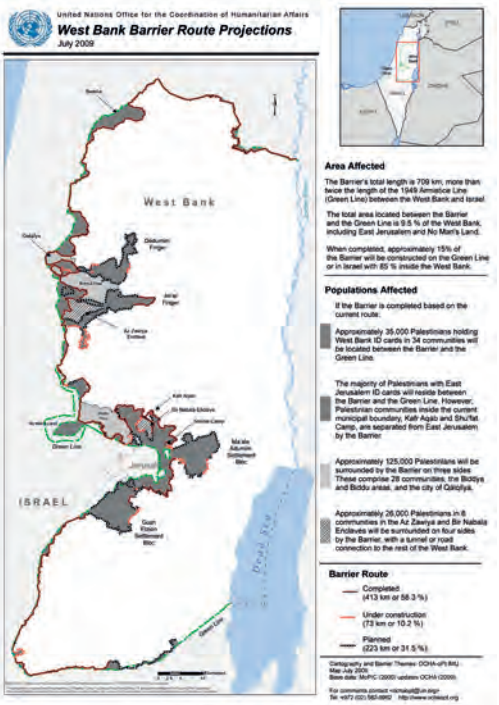

٨٤٠٠٠ فلسطيني يعيشون في قرى بالضفة الغربية، وتربطهم صلات وثيقة بالقدس الشرقية، أيضاً باتوا معزولين عن المدينة بسبب الجدار.

٥٠ في المائة من الانخفاض في حالات الاستشفاء في مستشفيات القدس الشرقية المحتلة سجلت بفعل منع وصول المرضى بسبب الجدار.

د - سياسات الإغلاق في الضفة الغربية

«لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة»

المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

٦٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية مصنفة تحت «منطقة ج» حيث تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي السيطرة المطلقة والمباشرة على قضايا الأمن وفرض القانون، بالإضافة إلى قضايا التخطيط والبناء[٣٣].

١٥٠٠٠٠ فلسطيني يعيشون في «مناطق ج»[٣٤].

٥٨٥ حاجزاً وعائقاً تقيّد حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية، منها نقاط تفتيش عسكرية ثابتة ومؤقتة، وسواتر ترابية وحواجز إسمنتية وبوابات للطرقات وخنادق وغيرها[٣٥].

٥٠ يوماً من الإغلاق الكامل فرضتها السلطات الإسرائيلية على الضفة الغربية بين نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وآذار/مارس ٢٠١٠ وذلك بسبب الأعياد الإسرائيلية (٤٣ يوماً) و«الإنذارات الأمنية» (٧ أيام)[٣٦].

١٨ في المائة من أراضي الضفة الغربية أعلنت مناطق عسكرية مغلقة منذ عام ١٩٦٧.

٣ في المائة من أراضي الضفة الغربية غير مسموح دخول الفلسطينيين إليها، بسبب وقوعها ضمن الحدود الخارجية لحوالى ١٤٩ مستوطنة ومنطقة صناعية إسرائيلية.

١٣ في المائة من أراضي الضفة الغربية تم تحديدها من قبل السلطات الإسرائيلية كمحميات بيئية، وبالتالي يمنع أي استخدام للأراضي فيها[٣٧].

الأغلبية العظمى من الفلسطينيين يمنعون من اجتياز نقاط التفتيش المؤدية إلى مناطق وادي نهر الأردن الواقع ضمن الضفة الغربية بسياراتهم الخاصة، إلا في حال حصولهم على إذن خاص[٣٨].

آلاف حالات تأخير أو منع وصول موظفي الأمم المتحدة تم تسجيلها، ما تسبب بإعاقة إيصال المساعدات الغذائية والطبية وأنشطة فرق العناية الطبية وتوزيع الغذاء.

٤ - المستوطنات وعنف المستوطنين

«يقرر مجلس الأمن أن سياسة إسرائيل وممارساتها بإقامة المستوطنات على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، ليس لها أي مستند قانوني، وتشكل عقبة خطرة في وجه التوصل إلى سلام شامل وعادل دائم في الشرق الأوسط».

قرار مجلس الأمن ٤٤٦ المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩

تنتشر المستوطنات الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية ويرتبط بعضها ببعض بشبكة طرق معقدة، مخصصة للمستوطنين الإسرائيليين حصراً، ويمنع على الفلسطينيين استخدامها عموماً. وأدت شبكة الطرق إلى تقسيم الضفة الغربية إلى سلسلة جيوب منعزلة لا يمكن للفلسطينيين الوصول إليها إلا عبر طرق بديلة ونقاط تفتيش وجسور وأنفاق تلتف حول الطرق المخصصة للمستوطنين.

وعلى الرغم من إعلان الحكومة الإسرائيلية تجميد التوسع والنشاط الاستيطاني لمدة عشرة أشهر بدءاً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، استثنيت القدس الشرقية المحتلة من هذا الإعلان. بالإضافة إلى ذلك، قام المستوطنون «بالتعويض» عن فترة التجميد في الشهرين الأولين بعد انتهائها. فبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أي بعد أقل من شهرين على انتهاء العمل بإعلان التجميد، كانت أكثر من **١٦٢٩ وحدة استيطانية** قيد الإنشاء في **٦٣ مستوطنة** (٤٦ منها على الجانب الشرقي من الجدار الفاصل و١٧ منها على الجانب الغربي)، وذلك مقابل **١٨٨٠ وحدة سكنية** كانت قد أنشئت في عام ٢٠٠٩[٣٩].

٤٩٦٠٠٠ مستوطن إسرائيلي يعيشون في ١٣٣ مستوطنة و٩٩ بؤرة استيطانية على الأرض الفلسطينية المحتلة (٣٠١٢٠٠ في الضفة الغربية و١٩٥٠٠٠ في القدس الشرقية).

٢٢ حادثة اعتداء شهرياً من المستوطنين الإسرائيليين سُجلت بين شهري كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وأوقعت إصابات في صفوف الفلسطينيين[٤٠].

٣٧٠٠ شجرة زيتون اقتلعت أو أحرقت بالمواد الكيميائية أو تعرضت لضروب أخرى من التخريب على يد المستوطنين الإسرائيليين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أي في موسم قطاف الزيتون[٤١].

٣٠٠٠ دونماً من الأراضي المزروعة أحرقها المستوطنون الإسرائيليون في حادثة واحدة في آب/أغسطس ٢٠١٠، وكانت مورد الرزق الأساسي لأكثر من **١٠٠ عائلة فلسطينية** في قرية بيت فريك (قضاء نابلس)[٤٢].

تعتبر المساحات ضمن «الحدود البلدية» للمستوطنات «مناطق عسكرية مغلقة» أمام الفلسطينيين، مع العلم أن هذا الإجراء لا ينطبق على الإسرائيليين وسائر الأجانب[٤٣].

قضية قرية بورين

على المدخل المؤدي إلى قرية بورين (قضاء نابلس)، حولت النيران بستان زيتون بكامله إلى أرض محروقة رمادية اللون. كان ذلك في ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٠، بعد أن أمضى مستوطنون إسرائيليون يوماً أعاثوا فيه الخراب وأحرقوا عدداً من الحقول قرب مدينة نابلس. وحسب جمعية ييش دين الإسرائيلية لحقوق الإنسان، كان هذا العمل بمثابة رد فعل من المستوطنين على قيام الجيش الإسرائيلي بإزالة بؤرة استيطانية إسرائيلية غير شرعية في ذلك اليوم. وقال فراس العلمي، الباحث الميداني في ييش دين أن المستوطنين ينفذون سياسة أطلقوا عليها تسمية «السعر» أو «التكلفة»، وهدفهم هو وضع «تكلفة» لكل عملية هدم في البؤر الاستيطانية لدفع السلطات الإسرائيلية إلى التفكير ملياً قبل أن تتخذ مثل هذه الإجراءات. فالبؤر الاستيطانية الإسرائيلية هي غير شرعية حسب القانون الدولي والقانون الإسرائيلي أيضاً، لكن المزارعين الفلسطينيين هم من يدفع ثمن إخلاء هذه البؤر. فعلى الرغم من وجود الحقل على مرأى من الجنود الإسرائيليين على حاجز حوارة الذي يبعد نحو ٢٠ متراً فقط، أكد أهل القرية وناشطو ييش دين أن الجيش لم يحرّك ساكناً لوقف المستوطنين.

تقع بورين ضمن «مناطق ج» (تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة) في وادٍ بين جبلين، على رأسيهما مستوطنتا يزهار وبراشا. ويقول السيد علي عيد رئيس مجلس القرية إن المستوطنين قد تسببوا بخسارة أكثر من ١٦٠٠٠ شجرة في بورين في الأعوام الماضية، وإن أحداث العنف تندلع سنوياً في موسم قطاف الزيتون[٤٤].

٥ - تداعيات الاحتلال:
مؤشرات اقتصادية واجتماعية

أ - المؤشرات الاقتصادية

٤,٠٧ في المائة هي نسبة ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في الأرض الفلسطينية المحتلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عن المعدّل الذي كان عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩[٤٥].

١٢ في المائة هي نسبة ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك للخضار في قطاع غزة منذ فرض الحصار، وهي نسبة قريبة من نسبة ارتفاع مؤشرات أسعار العديد من المواد الغذائية الأخرى[٤٦].

٣٣٩ دولار أمريكي هو متوسط دخل الفرد السنوي في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٠٩[٤٧].

صفر هو معدّل أنشطة التصدير في قطاع غزة بسبب الحصار، مع استثناء بسيط في شتاء عام ٢٠١٠، حيث بلغت نسبة تصدير الفراولة ٢ في المائة والزهور ٢٥ في المائة من مجموع القدرة التصديرية ما قبل الحصار[٤٨].

١٣٦٥ مؤسسة صناعية كانت تعمل في قطاع غزة في آب/أغسطس – أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أي ما يعادل **٣٥ في المائة** من عدد المؤسسات التي كانت تعمل قبل فرض الحصار[٤٩].

ب - الفقر والبطالة

٢٥ في المائة هي نسبة البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة (باستثناء القدس الشرقية) في عام ٢٠٠٩ (١٨ في المائة في الضفة الغربية و٣٩ في المائة في قطاع غزة)[٥٠].

٦٧ في المائة من العاطلين عن العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة هم **من الشباب**.

٨٠ في المائة من سكان قطاع غزة يعتمدون على **دعم** المنظمات الإنسانية الدولية لتأمين قوتهم.

٩٠ في المائة من صيادي الأسماك في قطاع غزة هم الآن إما فقراء (١٠٠–١٩٠ دولار أمريكي شهرياً) أو معدمون (أقل من ١٠٠ دولار أمريكي شهرياً)[٥١].

١٣٣٠٠٠ فرصة عمل يجب تأمينها سنوياً في الأرض الفلسطينية المحتلة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ لخفض نسبة البطالة إلى مستوى المعدل العام لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٥٢].

قطاع الإنشاء في قطاع غزة يؤمن اليوم ١٥٠٠ فرصة عمل، مقابل ٥٠٠٠٠ فرصة عمل كان يؤمنها قبل الحصار[٥٣].

ج - الصحة والأمن الغذائي

٣٨ في المائة من الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة يعانون من انعدام الأمن الغذائي: ٢٥ في المائة (٦٢٥٠٠٠ شخص) في الضفة الغربية و٦٠,٥ في المائة (٩٧٣٦٠٠ شخص) في قطاع غزة.

٤٨٨٢٥٠ فلسطيني معرضون لانعدام الأمن الغذائي (٢٦٩٣٠٠ شخص في الضفة الغربية و٢١٨٩٥٠ شخص في قطاع غزة).

٦١ في المائة من العائلات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة تعتمد على المساعدات الغذائية التي تقدمها المؤسسات الإنسانية[٥٤].

٢٥٠٠ طن فقط من الغاز المستخدم للطهي من أصل ٦٠٠٠ طن، وهي الكمية المطلوبة في غزة، يُسمح بدخولها إلى قطاع غزة[٥٥].

١١٠ من أصل ٤٧٠ دواء من الأدوية المصنفة أساسية مثل عقاقير العلاج الكيميائي لم تكن متوفرة في غزة في أواخر أيار/مايو ٢٠١٠[٥٦].

١١٠ من أصل ٧٠٠ نوع من الأدوات الطبية التي تستخدم لمرة واحدة لم تكن متوفرة أيضاً[٥٧].

٤٤٠ حالة منع أو تأخير سُجّلت لوصول سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني على يد القوات الإسرائيلية في عام ٢٠٠٩[٥٨].

٤٠ في المائة من سكان قطاع غزة غير متصلين بشبكة الصرف الصحي، وتفرغ مياه الصرف الصحي في نهر وادي غزة الذي يجري بين المناطق الآهلة معرضاً صحة السكان القاطنين على ضفتيه للمخاطر[٥٩].

يعاني قطاع غزة من **أزمة كهرباء حادة**، حيث تنقطع التغذية بالتيار الكهربائي لعدة ساعات يومياً، ما يتسبب بتداعيات مدمرة على الخدمات العامة، وخاصة في مجال الرعاية الصحية. فانقطاع الكهرباء عامل يعوق معالجة المرضى، ويهدّد حياتهم، إذ تعتمد المستشفيات على مولدات كهربائية لتعويض النقص في التغذية. إلا أن المعدّات الإلكترونية تتوقف عن العمل خلال الوقت الذي يتطلبه تشغيل المولد، أي ما بين دقيقتين وثلاث دقائق عند انقطاع الكهرباء. ونتيجة لذلك، يضطر العاملون في المستشفى، مثلاً، لتشغيل أجهزة التنفس الاصطناعي يدوياً، وتتعطل عمليات غسيل الكلى وتتوقف العمليات الجراحية بعد أن تغرق غرف العمليات في الظلام[٦٠].

توفيت نسمة، وهي طفلة في عمر السنتين من غزة، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وهي تنتظر الحصول على موافقة على طلب الإحالة الطارئة إلى مستشفى إسرائيلي. فقد كانت تعاني من سرطان الدم وتلقت العلاج في عدد من المستشفيات في القدس الشرقية وإسرائيل. إلا أن الطلب الأخير لنقلها للمعالجة الطارئة بقي ينتظر رداً لمدة ثمانية أيام. وعندما وافقت السلطات الإسرائيلية على الطلب، كانت الطفلة قد أصبحت ضعيفة، لا تقوى على السفر. وتوفيت نسمة بعد يومين من وصول الموافقة.

تبرز قضية نسمة الإمكانيات المحدودة لمعالجة مرضى السرطان في قطاع غزة. ففي كل شهر، تشكل نسبة مرضى السرطان حوالي ١٠ في المائة من مجموع الحالات التي تحوّل إلى خارج القطاع للمعالجة، بسبب الانعدام شبه الكامل لإمكانيات معالجة السرطان في مستشفيات قطاع غزة.

مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية، The Humanitarian Monitor ، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، ص ١٠.

د - الموارد الطبيعية والمياه والبيئة

٦٢ و٥٢ لتراً من المياه الصالحة للشرب تستهلك يومياً لكل فرد في الضفة الغربية وقطاع غزة على الترتيب، وذلك منذ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٨[٦١].

٥٧ في المائة فقط من المياه التي تُضخ في شبكات توزيع المياه في قطاع غزة تُستعمل،

وذلك بسبب التسرب الذي يتطلب عملية إعادة تأهيل للشبكة.

من دون مواد البناء التي تمنع إسرائيل دخولها إلى القطاع، يؤدي استمرار الانهيار في منشآت الصرف الصحي إلى وصول مياه الصرف الصحي غير المكررة إلى الأراضي الزراعية[٦٢].

٥٠ إلى ٨٠ مليون لتر من مياه الصرف الصحي غير المكررة أو المكررة جزئياً تفرغ يومياً من قطاع غزة في البحر منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ما يؤذي الحياة البحرية ويلوث الأسماك التي يستهلكها الإنسان على طول الساحل[٦٣].

٧٠ قرية فلسطينية تعاني من التلوث الذي يصيب محاصيلها الزراعية ومواردها المائية نتيجة لمياه الصرف الصحي من المستوطنات القريبة.

٤,٥ مليار دولار أمريكي تعهدت بتقديمها الدول المانحة منذ أكثر من سنة لم تُصرف بعد، للتمكن من المباشرة بالمشاريع الكبيرة الضرورية لتلبية احتياجات السكان في قطاع غزة مثل إنشاء محطة لتحلية المياه[٦٤].

١٠٠ متر مكعب من المياه في الساعة هي الكمية التي تسمح السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين باستخراجها من آبار الضفة الغربية، بالإضافة إلى منع الفلسطينيين من حفر آبار[٦٥].

٨٥ في المائة من مياه الآبار في قطاع غزة غير صالحة للشرب نظراً لوجود مكونات قلوية ولارتفاع نسبة الأملاح (١٠٠٠ ملغ/لتر) والنترات فيها[٦٦].

٢٠٠ تجمع سكاني فلسطيني في الضفة الغربية (٢١٥٠٠٠ شخص) غير متصل بشبكة مياه جارية ويجبر سكانها على شراء المياه من شركات توزيع خاصة، وذلك يستنفد ٢٠ في المائة من مداخيلهم.

ربع حصة الفرد الإسرائيلي هو نصيب الفرد الفلسطيني من المياه: ١٢٣ لتراً يومياً للفرد الفلسطيني في الضفة الغربية مقابل ٥٤٤ لتراً للفرد الإسرائيلي. ويضطر جزء من الفلسطينيين للعيش على ما لا يزيد عن **١٠ إلى ١٥ لتراً في اليوم**.

«تطالب الجمعية العامة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن توقف استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل أو إتلافها أو التسبب في ضياعها أو استنفادها أو تعريضها للخطر».

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٤/١٨٥ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

هـ - الشباب والتعليم

٤١,٣ في المائة من مجموع سكان الأرض الفلسطينية المحتلة **هم دون ١٥ سنة**[٦٧].

١١١٣٨٠٢ تلميذ فلسطيني كانوا مسجلين للعام الدراسي ٢٠٠٩–٢٠١٠ في الأرض الفلسطينية المحتلة، ونصف هؤلاء من الإناث[٦٨].

١٠٠ مدرسة إضافية تحتاج إليها الأنروا لتلبية احتياجات التعليم الناتجة من النمو السكاني في قطاع غزة[٦٩].

بحلول العام الدراسي الجديد، سيفوق عدد الطلاب سعة الصفوف الدراسية بحوالى **١٥٠٠٠ طالب**، مقارنة بعام ٢٠٠٧[٧٠].

١٠ مدارس في الضفة الغربية مهددة بالهدم بسبب عدم توفر تراخيص البناء[٧١].

٢٢ مدرسة في «مناطق ج» في الضفة الغربية مصنفة كمنشآت غير آمنة أو غير صحية للطلاب، وتخضع **خمس مدارس أخرى** للترهيب من المستوطنين الإسرائيليين[٧٢].

٩٥ في المائة من الأطفال الفلسطينيين (١٠–١٧ سنة) استخدموا الحاسوب في عام ٢٠٠٩[٧٣].

المراجع

[1] OCHA,http://www.ochaopt.org/poc.aspx?id=1010002, OCHA Protection of Civilians Casualties Database.

[2] Ibid.

[3] B'tselem, http://www.btselem.org/english/statistics/Detainees_and_Prisoners.asp, Statistics on Palestinians in the custody of the Israeli security forces, http://www.btselem.org/english/statistics/Minors_in_Custody.asp, B'TSELEM Statistics.

[4] Urgent Appeal UA 4/10, Defence for Children International/Palestine Section, 16 October 2010, Shooting of children collecting building gravel.

[5] B'tselem, http://www.btselem.org/english/Punitive_Demolitions/Statistics.asp, http://www.btselem.org/english/Planning_and_Building/Statistics.asp, http://www.btselem.org/english/Razing/Statistics.asp.

[6] Ibid.

[7] Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Housing 2010_E.pdf.

[8] B'tselem, http://www.btselem.org/ - as punitive measure, data available until 2004, military 04-10 and excludes Cast Lead, permits West Bank and East Jerusalem only (06-10, 04-10, respectively).

[9] Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), The Humanitarian Monitor, October 2010, p. 7 – Area C comprises areas in the West Bank which fall under Israeli civil and military control under the Oslo Accords.

[10] OCHA, West Bank Movement and Access, June 2010, p. 29.

[11] Ibid., p. 28-29.

[12] B'tselem, http://www.btselem.org/english/Planning_and_Building/East Jerusalem_Statistics.asp.

[13] OCHA, The Humanitarian Monitor, September 2010, p. 4.

[14] B'tselem, http://www.btselem.org/english/Jerusalem/Land_Expropriation_Statistics.asp.

[15] B'tselem, http://www.btselem.org/english/Jerusalem/Revocation_Statistics.asp.

[16] PCBS, http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Housing2010_E.pdf.

[17] OCHA, The Humanitarian Monitor, September 2010, p. 8.

[18] Ibid., p. 9-10.

[19] OCHA contribution to Secretary-General's reports on the economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the occupied Palestinian territory, including Jerusalem, and of the Arab population in the occupied Syrian Golan (2010, A/65/72-E/2010/13).

[20] Ibid.

[21] OCHA, Farming without Land, Fishing without Water: Gaza Agriculture Sector Struggles to Survive, May 2010.

[22] Ibid.

[23] OCHA, The Humanitarian Monitor, October 2010, p. 9.

[24] Ibid., p. 2.

[25] Ibid., p. 10.

(26) Ibid., p. 8.

[27] OCHA-WHO, The Impact of the Barrier on Health, July 2010, p. 19.

[28] Ibid. p. 7.

[29] Ibid., p. 5.

[30] OCHA, West Bank Movement and Access, June 2010, p. 18.

[31] Ibid., p. 14.

[32] Ibid., p. 14.

[33] Ibid., p. 20.

[34] Ibid., p. 20.

[35] Ibid., p. 4.

[36] Ibid., p. 22.

[37] OCHA, The Humanitarian Monitor, September 2010, p. 4.

[38] OCHA, West Bank Movement and Access, June 2010, p. 22.

[39] Peace Now, 13 November 2010, http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=61&docid=4818.

[40] OCHA, The Humanitarian Monitor, September 2010, p. 4.

[41] OCHA, The Humanitarian Monitor, October 2010, p. 4.

[42] OCHA, The Humanitarian Monitor, August 2010, p. 2.

[43] OCHA, West Bank Movement and Access, June 2010, p. 24.

[44] Oxfam, "The road to olive farming - Challenges to developing the economy of olive oil in the West Bank", p. 18.

[45] PCBS, 14 November 2010, http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=en&ItemID=1573&mid=12235.

[46] OCHA, Farming without Land, Fishing without Water: Gaza Agriculture Sector Struggles to Survive, May 2010.

[47] OCHA, http://ochaonline.un.org/humanitarianappeal/webpage.asp?Page=1823, (Consolidated Appeal for occupied Palestinian territory 2010), 30 November 2009.

[48] OCHA, Farming without Land, Fishing without Water: Gaza Agriculture Sector Struggles to Survive, May 2010.

[49] OCHA, The Humanitarian Monitor, October 2010, p. 10.

[50] IMF, Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza: Fifth Review of Progress1 Staff Report for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee. Madrid, April 13, 2010.

[51] International Committee of the Red Cross (ICRC), 14 June 2010, http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/htmlall/palestine-update-140610?OpenDocument &style=custo_print.

[52] From the United Nations Relief and Works Agency (UNRWA) 2007 Census, (footnote in document: UNRWA, Socio-economic developments in the oPt in 2008, The West Bank Labour Market in 2008 and the Gaza Strip Labour Market in 2008).

[53] OCHA, The Humanitarian Monitor, September 2010, p. 8.

[54] UNRWA, Food Security and Nutrition Survey, October 2009 data.

[55] PLO Negotiations Affairs Department, Peace Partner? Israeli Incitement, Violations and Provocative, July 2010.

[56] ICRC, 14 June 2010, http://www.icrc.org/eng/resources/documents/update/palestine-update-140610.htm.

[57] Ibid.

[58] OCHA, Impeding Assistance: Challenges to Meeting the Humanitarian Needs of Palestinians, May 2010, p.16.

[59] ICRC, 14 June 2010, http://www.icrc.org/eng/resources/documents/update/palestine-update-140610.htm.

[60] ICRC, June 2010, http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/html/palestine-update-140610.

[61] April 2008 Humanitarian Monitor-HM.

[62] UNEP. Environmental Assessment of the Gaza Strip. 2009, cited in "Farming without Land, Fishing without Water: Gaza Agriculture Sector Struggles to Survive", May 2010.

[63] Ibid.

[64] ICRC (June 2010): http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/html/palestine-update-140610.

[65] PCBS, http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Envirm-DayE.pdf.

[66] PCBS, http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Envirm-DayE.pdf.

[67] PCBS, http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=en&ItemID=1572& mid=12235.

[68] Ibid.

[69] OCHA, Impeding Assistance: Challenges to Meeting the Humanitarian Needs of Palestinians, May 2010, p. 4.

[70] Ibid., p. 5.

[71] OCHA, The Humanitarian Monitor, September 2010, p. 5.

[72] Ibid., p. 5.

[73] PCBS, http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx ?tabID=0&lang=en&ItemID=1572& mid=12235.

الصور

Cover, from left to right:
By ISM Palestine [CC-BY-SA-2.0]
By Justin McIntosh [CC-BY-SA-2.0]
By Justin McIntosh [CC-BY-SA-2.0]
By Marius Arnesen [CC-BY-SA-3.0]

Page 2:
By Marius Arnesen [CC-BY-SA-3.0]

Page 3:
By Justin McIntosh [CC-BY-SA-2.0]

Page 5:
ErezTurnstiles (no attribution)

Page 6:
By Justin McIntosh [CC-BY-SA-2.0]

Page 8, from left to right:
By Justin McIntosh [CC-BY-SA-2.0]
By Justin McIntosh [CC-BY-SA-2.0]

Page 10:
By Justin McIntosh [CC-BY-SA-2.0]

Page 11:
By Justin McIntosh [CC-BY-SA-2.0]

Page 12:
By gloucester2gaza [CC-BY-SA-2.0]

Page 13:
By ISM Palestine [CC-BY-SA-2.0]

Page 14, from top to bottom:
By Justin McIntosh [CC-BY-SA-2.0]
By ISM Palestine [CC-BY-SA-2.0]
By Justin McIntosh [CC-BY-SA-2.0]

Page 15:
By Marius Arnesen [CC-BY-SA-3.0]

Page 16:
By ISM Palestine [CC-BY-SA-2.0]

Page 18:
By Justin McIntosh [CC-BY-SA-2.0]

الاسكوا

بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
صندوق بريد: ٨٥٧٥–١١، بيروت، لبنان
هاتف: ٩٨١٣٠١ ١ ٩٦١+، فاكس: ٩٨١٥١٠ ١ ٩٦١+
www.escwa.un.org

Copyright © ESCWA 2011

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/ECRI/2010/Technical Paper.8
United Nations Publication

10-0473 - March 2011 - 500